الأمم المتحدة

E/ICEF/2021/AB/L.1/Add.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
6 January 2021
Arabic
Original: English

لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى لعام 2021

9 – 12 شباط/فبراير 2021

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت*

أداة البنك الدولي لتيسير الاستثمار المستدام في جمع الأموال من القطاع الخاص

موجز

يسر اليونيسف أن تقدم إلى المجلس التنفيذي هذه الوثيقة التي تصف بإيجاز أداة مالية يجري وضعها بغية تيسير بلوغ مستوى مستدام من الاستثمار في مجال جمع الأموال من القطاع الخاص. وستُفضي الأداة المالية إلى اتفاق بين البنك الدولي واليونيسف لجمع تمويل إضافي للاستثمار في مجال جمع الأموال من القطاع الخاص، عن طريق الاستفادة من الخدمات التي يقدمها البنك الدولي والخبرات التي يتمتع بها في مجال الأسواق المالية. كما ستساعد الأداة اليونيسف على التصدي لآثار جائحة مرض فيروس الكورونا (كوفيد-19).

* E/ICEF/2021/1.

050121 161220 20-16865 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - لمحة عامة

1 - اليونيسف بصدد وضع أداة مالية لتوليد الموارد من أجل تيسير المستوى اللازم من الاستثمار في مجال جمع الأموال من القطاع الخاص بغية تحقيق إيرادات مؤثرة يمكن أن تساعد على تمويل برامج التعاون القطرية للمنظمة. وتتألف الأداة المالية من سندات يصدرها البنك الدولي في إطار برنامجه لسندات رأس المال المعرض للخطر واتفاق بشأن التدفقات المالية المستقبلية بين اليونيسف والبنك الدولي، تقوم اليونيسف بموجبه بدفع مبالغ إلى البنك الدولي فيما يتعلق بذلك الإصدار، بمبلغ يتوقع أن يبلغ زهاء 50 مليون دولار. وستُحسب المدفوعات استنادا إلى التبرعات التي ستحصل عليها اليونيسف في المستقبل من مانحين يتعهدون بتقديم تبرعات شهرية متأتية من أنشطة جمع الأموال غير المخصصة الغرض من القطاع الخاص في 18 بلدا من بلدان الأسواق الناشئة. وستُستخدم عائدات الأداة المالية بطريقة استراتيجية في هذه البلدان الثمانية عشر للإبقاء على المانحين الحاليين، واكتساب مانحين جدد لتعويض من توقف التعامل معهم بسبب التناقص الطبيعي، وتوسيع قاعدة المانحين. ويرد وصف إضافي للأداة المالية في الفرع الثالث أدناه.

2 - وستُستخدم عائدات تبلغ زهاء 50 مليون دولار[1] ستحققها اليونيسف من اتفاق التدفقات المالية المستقبلية لتمويل نمو جمع الأموال من القطاع الخاص، ومن المتوقّع أن تؤدي، إلى جانب استثمارات أخرى، إلى تحقيق مبلغ 450 مليون دولار متأتية من التبرعات الشهرية التي يتعهد بها مانحون من القطاع الخاص في الأسواق الناشئة على مدى فترة خمس سنوات. وستكون هذه الأداة وسيلة مبتكرة للتعاون مع البنك الدولي من أجل زيادة الاستثمار في مجال جمع الأموال من القطاع الخاص. وستولد الأداة موارد كبيرة لسداد المبلغ الأصلي للأداة والفائدة المستحقة عليه في تاريخ استحقاقها مع إتاحة موارد كبيرة لتمويل البرامج القطرية التي تنفذها اليونيسف.

3 - وتسعى اليونيسف إلى استصدار قرار من المجلس التنفيذي لمنح المديرة التنفيذية السلطةَ اللازمة، بناء على مشورة المراقب المالي، لإصدار الأداة المالية في شراكة مع البنك الدولي. وقد أُدرج مشروع مقرر في هذا الصدد في البند المعنون "جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام 2021".

ثانيا - النطاق والأهداف

4 - تجمع اليونيسف نسبة كبيرة من إيراداتها المتأتية من القطاع الخاص من الأسواق الناشئة في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. وتتألف معظم الإيرادات من الدفعات الشهرية من التبرعات التي يتعهد فرادى المانحين بتقديمها. وقد جمعت البلدان الثمانية عشر في الأسواق الناشئة التي لديها برنامج نشط لجمع الأموال من القطاع الخاص مجتمعة 130 مليون دولار في عام 2019، من 1,4 مليون من فرادى المانحين الذين يتعهدون بتقديم تبرعات شهرية؛ وقد حققت التبرعات المقدمة من هذه البلدان معدل نمو سنوي مركب قدره 20 في المائة منذ عام 2010.

5 - ويُستثمر جزء كبير من هذه الإيرادات على الصعيد المحلي في البلد الذي تُقدم فيه التبرعات لدعم البرنامج القطري في البلد، ويسهم جزء منها في تكوين الموارد العادية المخصصة للأنشطة البرنامجية

(1) تستند الأرقام المستخدمة في هذه الوثيقة إلى حجم إصدار مفترض من البنك الدولي بمبلغ قدره 100 مليون دولار.

العالمية التي تضطلع بها اليونيسف. ويدخل بعض المكاتب القطرية القائمة في هذه الأسواق (مثل الأرجنتين، وأوروغواي، وتايلند) ضمن كبار المساهمين في الموارد العادية.

6 - ويتوقف النمو الطويل الأجل لإيرادات القطاع الخاص في هذه الأسواق على مستوى الاستثمارات المنفذة (أموال الاستثمار) من أجل اكتساب مانحين جدد لتعويض المانحين الذين انقضت فترة التعامل معهم، وزيادة المجموعة الإجمالية للمانحين التي تحقق إيرادات شهرية.

7 - واستنادا إلى الانخفاض الفعلي والمتوقع في الموارد العادية وما يترتب على ذلك من انخفاض في أموال الاستثمار المتاحة للمكاتب القطرية، تبحث اليونيسف عن سبل لاستخدام تدفقاتها النقدية التي ستتأتى من التبرعات التي ستقدم في المستقبل لكي تقوم بزيادة أموال الاستثمار الحالية المتاحة لأنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص. وقد حددت اليونيسف الحاجةَ إلى توفير مصادر بديلة للتمويل لدعم نمو أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص في الأسواق الناشئة ضمن الأولويات الرئيسية الرامية إلى ضمان إتاحة التمويل الكامل ونمو الموارد العادية. وتسعى اليونيسف إلى تحقيق ذلك من خلال المشاركة في أداة مالية (سندات الأطفال)، سيصدرها البنك الدولي.

8 - وستوفر الأداةُ المالية المقترحة مصادر إضافية للاستثمار في أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص في الأسواق الناشئة. وستكمِّل هذه المصادر الإضافية للاستثمار أموالَ الاستثمار الحالية المتاحة من الموارد العادية لضمان إتاحة التمويل الكامل للبرامج القطرية ودعم نمو الموارد العادية. كما أن الأداة المالية ستعزز قدرة أسواق رأس المال على تقبل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة[2]. وتمثل الأداة المالية المرة الأولى التي ستشترك فيها وكالةٌ تابعة للأمم المتحدة (اليونيسف) والبنكُ الدولي في استخدام أداة مالية لتعزيز قدرة أسواق رأس المال على تمويل عمليات الأمم المتحدة وأنشطتها في مجال جمع الأموال وحفز زيادة التعاون والشراكة في منظومة الأمم المتحدة.

9 - وتهدف الأداة المالية المقترحة إلى تمويل نمو التبرعات الفردية الشهرية المقدمة عن طريق جمع الأموال من القطاع الخاص في 18 بلدا من البلدان ذات الأسواق الناشئة. وستؤدي الأداة المالية المقترحة إلى جمع تمويل قدره نحو 50 مليون دولار، وهو ما سيؤدي، إلى جانب الإيرادات التي يحققها المانحون الحاليون والجدد الذين يتعهدون بتقديم تبرعات شهرية، إلى تحقيق مبلغ تراكمي قدره 450 مليون دولار على مدى خمس سنوات في شكل أموال حيوية للمكاتب القطرية التابعة لليونيسف.

ثالثا - الترتيب المقترح للأداة المالية

10 - من المتوقّع أن يصدر البنك الدولي سندات يحين أجل استحقاقها في غضون خمس سنوات في إطار برنامجه لسندات رأس المال المعرض للخطر[3]، بمبلغ أصلي تراكمي قدره 100 مليون دولار. وستُقسّم

(2) United Nations, United Nations Secretary-General's Roadmap for Financing the 2030 Agenda for Sustainable Development: 2019–2021, New York, 2019.

(3) ييسر برنامج سندات رأس المال المعرض للخطر التابع للبنك الدولي الحلول المتعلقة بتحويل المخاطر لفائدة البنك الدولي والجهات المتعاملة معه باستخدام أسواق رأس المال. وتُصدر سندات رأس المال المعرض للخطر تحت مظلة المرفق العالمي لإصدار سندات الديون التابع للبنك الدولي وتتمتع بنفس الإعفاءات المنصوص عليها في قوانين الضرائب والأوراق المالية، ولكن قد تُمنح تصنيفا ائتمانيا أقل من تصنيف المرفق، أو قد لا تُمنح أي تصنيف ائتماني.

عائدات هذا الإصدار بين البنك الدولي واليونيسف، عملا باتفاق التدفقات المالية المستقبلية المبرم بين البنك الدولي واليونيسف. وبموجب اتفاق التدفقات المالية المستقبلية[4] المبرم بين البنك الدولي واليونيسف، سيطلب من اليونيسف أن تحول إلى البنك الدولي مبلغا مساويا لمبلغ محدد سلفا من التبرعات المستقبلية التي سترد من مانحين يتعهدون بتقديم تبرعات شهرية متأتية من أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص في 18 بلدا من بلدان الأسواق الناشئة، حيث سيستخدم لسداد المبلغ الرئيسي للسندات، إضافة إلى الجزء الخاص باليونيسف من مدفوعات الفائدة الدورية بموجب السندات (رهنا، في جميع الحالات، بتلقي اليونيسف تبرعات كافية خلال فترة السنوات الخمس ذات الصلة لتغطية تلك المدفوعات).

11 - ومن المتوقّع أن تُقوَّم هذه الأداة المالية بدولارات الولايات المتحدة وأن تباع لمستثمر واحد أو أكثر على الصعيد العالمي. وفي هذا الإصدار، من المتوقّع أن تباع الأداة المالية من خلال طرح خاص (إلى مستثمر واحد أو أكثر)، ولا يُتوقّع أن تُصنف خارجياً. وتشير المحادثات الأولية بين المصرف التجاري الذي يعمل بوصفه الضامن والمستثمرين المحتملين إلى أن الأسواق لديها قدرة كافية على تقبل الاستثمار دون الحاجة إلى تصنيف خارجي.

12 - والبنك الدولي أصلا شريك راسخ لليونيسف. فمنذ بداية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، دخلت اليونيسف في شراكة مع البنك الدولي في أكثر من 40 بلداً لدعم مشاريع الاستجابة لحالات الطوارئ على الصعيد الوطني في مجالات التواصل بشأن المخاطر، والمشاركة المجتمعية، والمياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية، وتعزيز النظم الصحية، والتغذية، والإمدادات. وقد وقّعت اليونيسف، إجمالا، 64 اتفاقا مع البنك الدولي، بلغ مجموع قيمتها 270,4 مليون دولار منذ نيسان/أبريل 2020. والبنك الدولي جهة عالمية مصدرة للأدوات المالية، مثل السندات، التي تدعم أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تمويلُ أهداف التنمية المستدامة استثمارا سنويا يتراوح بين 5 و 7 تريليونات دولار، ويؤدي البنك الدولي دورا محوريا في أسواق رأس المال الخاصة بالسندات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، حيث يصدر سندات تتصل بالأهداف كل عام تتراوح قيمتها من 55 إلى 65 بليون دولار تقريبا. فعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل 2020، باع البنك الدولي أنجح سنداته المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والتي جمعت مبلغا قياسيا قدره 8 بلايين دولار بسجل طلبات بقيمة 12,5 بليون دولار من 190 مستثمرا.

(4) ستقدم اليونيسف تقارير دورية عن التدفق النقدي المتولد من الأسواق الناشئة إلى أن يتم الوصول إلى مبلغ الـ 50 مليون دولار. ويشار من أجل إتاحة نقطة مرجعية إلى أن اليونيسف، في عام 2020، حققت ما قدره 50 مليون دولار من هذه التدفقات النقدية في الربع الثاني من السنة.

سندات الأطفال – الهيكل التوضيحي والتدفقات

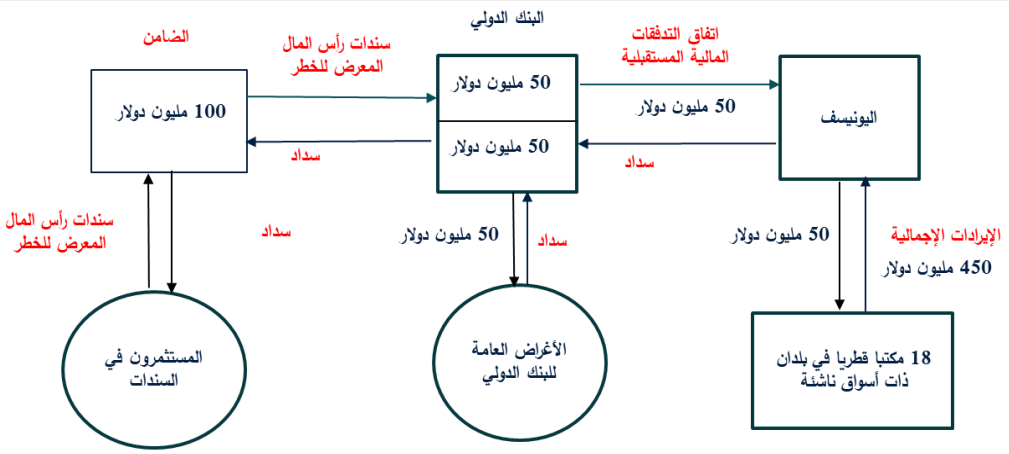

- يصدر البنك سندا إلى المستثمرين من خلال برنامجه لسندات رأس المال المعرض للخطر بقيمة 100 مليون دولار.
- يحتفظ البنك بمبلغ 50 مليون دولار لأغراضه العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- يدخل البنك في اتفاق بشأن التدفقات المالية المستقبلية مع اليونيسف يدفع البنك بموجبه 50 مليون دولار إلى اليونيسف في تاريخ التسوية كدفعة للتدفقات النقدية المستقبلية للتبرعات.
- ستسدد اليونيسف مبلغ الـ 50 مليون دولار من خلال إجمالي الإيرادات المتأتية من المانحين الذين يتعهدون بتقديم تبرعات في الأسواق الناشئة (130 مليون دولار في عام 2019 و 1.4 مليون مانح، و 450 مليون دولار متوقعة بحلول عام 2025).
- ستسدد اليونيسف قسائم الفائدة والمبلغ الأصلي من الإيرادات الإجمالية في صورة دفعة أولى أو أساسية قبل التكاليف الأخرى.
- المدة المحددة في شروط السداد هي خمس سنوات؛ والإصدار الأول سيكون سندا غير مصنف.
- يمكن للبنك الدولي واليونيسف في المستقبل النظر في هذا الأمر بوصفه برنامجا بإصدار سنوي.

رابعا – نهج السداد والتكاليف ذات الصلة

13 – **سداد المبلغ الأصلي** – لضمان قدرة اليونيسف على أن تسدد إلى البنك الدولي حصة اليونيسف من المبلغ الأصلي (أي 50 مليون دولار) عند استحقاق السندات (أي بعد خمس سنوات)، ولأغراض الميزانية الداخلية لليونيسف، يُتوقع أن تشرع المكاتب القطرية الثمانية عشر التي تتلقى أموالا من هذا الإصدار في السداد لصندوق داخلي مخصص ابتداء من السنة الثالثة. وهذا يتيح لها فترة عامين لاستثمار هذه الأموال في أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص لتوليد موارد إضافية. وتشير التوقعات التي تستند إلى اتجاهات البيانات إلى أن الاستثمار سيحقق بحلول السنة الثالثة موارد تكفي لقيام اليونيسف بالبدء في تخصيص أموال للتراكم والسداد. ويمكن استثمار الأموال المخصصة حتى موعد استحقاق المبلغ الأصلي. وسيتولى تنفيذَ الاستثمار قسمُ الخزانة والخدمات المالية المنظمة داخل شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري في اليونيسف.

14 – **مدفوعات (فوائد) القسائم** – تكون الفوائد على الأداة المالية مستحقة الدفع كل ستة أشهر. وستُسدّد المدفوعات التي ستدفعها اليونيسف إلى البنك الدولي فيما يتعلق بمبلغ الفائدة في إطار السندات عن السنتين الأوليين من ميزانية الأغراض الخاصة لجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه؛ وبعد ذلك، سيجري الدفع من الإيرادات المتأتية من جمع الأموال التي تنتج عن استثمار عائدات الأداة المالية.

15 – ويقدر مجموع مصروفات الفائدة على الأداة المالية بنسبة تتراوح بين 1 في المائة و 1,5 في المائة من المبلغ الأصلي. وستشمل التكاليف الإضافية المتكبدة لإصدار الأداة المالية الرسومَ القانونية ورسوم الاكتتاب المصرفي ورسوم الخدمات التي تسدد إلى البنك الدولي. وستُدفع هذه الرسوم من الإيرادات التي ستتحقق خلال السنوات الخمس.

خامسا - القيمة والأثر بالنسبة لليونيسف

16 - الأداة المالية المقترحة لها عدة مزايا، ومن المتوقع أن يكون لها أثر إيجابي على اليونيسف. وستسهم في تحقيق مبلغ مستهدف يقدر بنحو 450 مليون دولار ضمن مجموع الإيرادات التراكمية التي يحققها المانحون الحاليون والجدد الذين يتعهدون بتقديم تبرعات في الأسواق الناشئة في البلدان الثمانية عشر. ومن المحتمل أن يسمح ذلك بإعادة توجيه نسبة أكبر من الأموال المخصصة للأغراض الخاصة لجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه إلى اللجان الوطنية وغيرها من قنوات جمع الأموال من القطاع الخاص. وستمهد الطريق لإقامة شراكة فريدة مع البنك الدولي لاستخدام الأدوات المالية لدعم تمويل نمو اليونيسف وعملياتها. وسيكون أهم أثر للأداة هو توفير تمويل إضافي لبرامج المنظمة في البلدان المستهدفة وعلى الصعيد العالمي.

17 - وهذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها البنك الدولي أداة مالية من هذا النوع إلى منظمة تابعة للأمم المتحدة. ومن شأن هذه الخطوة أن تجعل من اليونيسف منظمة رائدة تحتذي بها المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وأن تنشئ طرائق بديلة للأمم المتحدة لكي تعزز أسواق رأس المال. كما ستوفر الأداة المالية مرونة تمس الحاجة إليها لاستخدام عائداتها في الأسواق الناشئة التي تحقق أفضل عائد على الاستثمارات.

سادسا - المخاطر والإدارة المقترحة للمخاطر

18 - يرتبط الخطر الأول باحتمال عدم تحقيق عائد على الاستثمارات، حيث لا تحقق الاستثمارات موارد تكفي لسداد المبالغ المقررة للبنك الدولي في تاريخ استحقاق الأداة المالية. ولكن، كما هو مبين أعلاه، فإن التدفق النقدي التاريخي المتأتي من المانحين الذين يتعهدون بتقديم تبرعات شهرية في البلدان الثمانية عشر تُحول إلى دولارات الولايات المتحدة يتسم بالقوة من حيث الإيرادات التراكمية على مدى فترة زمنية ممتدة. وإضافة إلى ذلك، لا يطلب من اليونيسف أن تسدد مدفوعات إلى البنك الدولي إلا بقدر ما تتجاوز التبرعات التي تتلقاها اليونيسف خلال أجل السندات المبلغ الأصلي الذي تتلقاه اليونيسف من البنك الدولي عند إصدار السندات. ولا ينبغي، من ثمّ، أن تتعرض اليونيسف لأي خطر يتمثل في سداد التزام لا تستطيع الوفاء به.

19 - وقد حقق هذا التدفق النقدي المتأتي من المانحين الذين يتعهدون بتقديم تبرعات شهرية في البلدان المستهدفة الثمانية عشر معدلَ نمو سنوي مركب قدره 20 في المائة منذ عام 2010. وفي عام 2019، بلغ مجموع التدفقات النقدية المتأتية من هؤلاء المانحين الذين يتعهدون بتقديم تبرعات شهرية 130 مليون دولار - أو 2,6 ضعف مبلغ الأداة المالية وقدره 50 مليون دولار. وفي الآونة الأخيرة، في الربعين الأول والثاني من عام 2020، شهدت الإيرادات المتأتية من تعهدات بتقديم تبرعات من هذه البلدان نفسها زيادة بنسبة 8 في المائة مقارنة بعام 2019، حيث بلغ مجموع الإيرادات المتأتية من التبرعات المتعهد بتقديمها 77,5 مليون دولار على مدى الربعين الأولين من عام 2020. وفيما يتعلق بالسداد، لا يمثل دفع المبلغ الأصلي وقدره 50 مليون دولار سوى 8 في المائة من مبلغ الـ 450 مليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، على افتراض تحقيق عائد على الاستثمار قدره 1:3 من السنة الثالثة إلى السنة الخامسة.

20 - وثمة خطر ثان يتمثل في تقلب العملات المحتمل في الأسواق الناشئة الثماني عشرة التي تشكل تدفقاتها النقدية مصدر سداد هذه الأداة المالية. ومن المتوقّع أن يشترط الاتفاق مع البنك الدولي أن تُسدّد

مدفوعات اليونيسف إلى البنك الدولي بدولارات الولايات المتحدة. ومن الناحية التاريخية، كان نمو التدفقات النقدية في البلدان الثمانية عشر يكفي ويزيد لتغطية تقلب العملات مقابل دولار الولايات المتحدة، وبالتالي أظهرت التدفقات النقدية الإجمالية بدولارات الولايات المتحدة المتأتية من هذه البلدان نموا مستمرا من سنة لأخرى، على الرغم من تقلبات العملات التي قد تحدث في سوق أو أكثر من هذه الأسواق في أي وقت من الأوقات. فعلى سبيل المثال، عندما شهدت العملة الأرجنتينية تقلبات تاريخية كبيرة مقابل دولار الولايات المتحدة، تدخلت تدفقات متأتية من بلدان أخرى لتعويض هذه التقلبات.

21 - وثمة خطر ثالث محتمل يتمثل في قدرة المكاتب القطرية الثمانية عشر المستهدفة على توزيع عائدات الأداة المالية (أي نحو 50 مليون دولار) لتنفيذ استثمارات من أجل جمع الأموال من القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن القدرة الاستيعابية لهذه المكاتب كبيرة أصلا وآخذة في الزيادة، وما برحت تحقق عموما عائدا قويا على الاستثمار يبلغ 1:3 منذ عام 2010. فعلى سبيل المثال، تبلغ الحاجة الإجمالية لهذه الاستثمارات للبلدان الثمانية عشر 58 مليون دولار لعام 2021 فقط، أي أكثر من مبلغ الـ 50 مليون دولار المتأتية من هذه الأداة المالية. وسيتم دعم التنفيذ الاستراتيجي لمبلغ الـ 50 مليون دولار في عام 2021 من خلال التخطيط التفصيلي داخل المكاتب القطرية، وستتولى شعبةُ جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه ومراكز الدعم الإقليمية رصده عن كثب.

مجموع الاستثمارات في جمع الأموال من القطاع الخاص اللازمة في عام 2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

شرق آسيا والمحيط الهادئ	23 600 000
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	20 200 000
المكاتب القطرية في مناطق اليونيسف الأخرى	2 200 000
فرص إضافية لجمع الأموال	12 000 000
المجموع	**58 000 000**

22 - وثمة خطر رابع محتمل يتصل بالقدرة على توثيق أثر إيرادات جمع الأموال من القطاع الخاص المتأتية من عائدات هذه الأداة المالية. ومن الأهمية بمكان توثيق الأثر النهائي لهذه الأداة المالية على حياة الأطفال والأسر في البلدان الثمانية عشر. وهذه المكاتب القطرية يوجد بها أصلا الوسائل الرئيسية اللازمة لجمع البيانات - الكمية والنوعية على حد سواء - فضلا عن آليات الإبلاغ الرامية إلى توثيق الأثر على نحو هادف. وللإبلاغ عن أثر الأداة المالية، ستُستخلص المعلومات من تدفقات البيانات والأدلة الحالية وستُنظم حول مجالات الخطة الاستراتيجية، للفترة 2018-2021، وهي: كفالة البقاء والنماء، والتعلم، والحماية من العنف والاستغلال، والعيش في بيئة آمنة ونظيفة، والتمتع بفرصة عادلة في الحياة لكل طفل. وبما أن المستثمرين المحتملين سيكونون من المانحين الجدد أو غير التقليديين، فستقوم اليونيسف بتكييف أنواع التقارير القائمة بحيث تكون ملائمة وميسورة لهذا الجمهور الجديد.

23 - أما مجال الخطر الأخير فيشمل احتمال تعرض اليونيسف للانتقاد بسبب استخدام التبرعات لسداد المبلغ الأصلي للأداة المالية والفائدة المستحقة عليه. إلا أن جميع التبرعات الشهرية المتعهد بتقديمها غير مقيدة وهي مساهمات لأداء الولاية العامة لليونيسف؛ فهي غير مخصصة لاستخدام محدد، ولا يشترط أن

تفصل اليونيسف أي تبرعات أو أن تحتفظ بها للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالأداة المالية. وإضافة إلى ذلك، تبين السمات التالية الفائدة الإيجابية العامة التي تعود على أغراض المنظمة ومصادر تمويلها:

(أ) ستتمكن اليونيسف، من خلال هذه الأداة المالية، من تحقيق عائد قدره 1:3 على التبرعات المتعهد بتقديمها، مما سيزيد من قيمة التبرعات المتعهد بتقديمها ويمكّنها من تسريع وتيرة أثرها لفائدة الأطفال.

(ب) تقوم اليونيسف بتنويع مصادر تمويلها ودعم برامجها القطرية من خلال تمويل أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص.

(ج) لا تعتمد اليونيسف على أموال المنح (الموارد العادية) فقط للتعجيل بتنفيذ خطتها الاستراتيجية، وإجراءات التصدي لجائحة كوفيد-19، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

سابعا - الخلاصة

24 - بالنظر إلى البيئة العالمية التي تنطوي على تحديات تقترن بزيادة الطلب والتوقعات بقيام اليونيسف بتقديم المزيد من الخدمات بسبب جائحة كوفيد-19، فمن الأهمية بمكان استخدام الأدوات المالية للاستفادة من إمكانات أسواق رأس المال لدعم أهداف التنمية المستدامة. وستؤدي هذه الأداة المالية المقترحة إلى تنويع مصادر الأموال اللازمة لتنمية الإيرادات المتأتية من جمع الأموال من القطاع الخاص في الأسواق الناشئة بحيث لا تضطر البرامج القطرية في هذه الأسواق إلى الاعتماد حصرا على الموارد العادية والميزانية العادية لتمويل أنشطتها لجمع الأموال من القطاع الخاص.

25 - ومن خلال هذه الشراكة المبتكرة مع البنك الدولي، التي تستفيد اليونيسف بموجبها من برنامج سندات رأس المال المعرض للخطر التابع للبنك، ستُتاح لليونيسف فرصة فريدة للاستفادة من مصادر رأس المال الجديدة لتنمية الموارد في الأسواق الناشئة مع التقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي ينطوي عليها ذلك. وسيتحقق ذلك من خلال التداول في جزء من التدفقات النقدية القوية والمستقرة المتأتية من أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص في 18 بلدا من بلدان الأسواق الناشئة.

26 - وتلتمس اليونيسف الحصول على موافقة المجلس التنفيذي للمضي قدما في تنفيذ هذه الأداة المالية المبتكرة بوصفها استجابة ذات كفاءة وفعالية لمعالجة الانخفاض في الموارد العادية وما ينتج عن ذلك من انخفاضات في الاستثمارات الرامية إلى جمع الأموال من القطاع الخاص، وبوصفها أداة لدعم النمو على المدى الطويل.